الفصل الرابع

الطفولة والرعاية المتكاملة
رؤية عمل واقعية

عطر البدايات :

إن مجرد وقوف العقل العربى المعاصر عند ميادين الطفولة ؛ بالنظر والعمل ، هو أول خطوة صحيحة لبناء الإنسان الجديد ، ويقينى أن الأمر ليس «موضة» للعصر Mode، وإنما هى رؤية واقعية من قِبَل كافة المهتمين بالطفل بغية إحراز التغيير البنائى والتقدم Progress، والمشاركة فى صنع منجزات الحضارة الإنسانية .

ونحن لا نستطيع التخلى عن دورنا وإسهاماتنا فى مسيرة تقدم البشرية ، لذلك أصبحت مواجهة المشكلات المعوقة لعملية التنمية والتقدم ، ونبذ التخلف ، هى الخلاص الوحيد ، لنستعيد أدوارنا الفاعلة فى الحضارة الإنسانية ، وليس بخاف على أحد أن معظم بلدان العالم العربى والإسلامى قد وصلت إلى مرحلة النقد الذاتى وتحديد المعوقات البنائية الأساسية فى تلك البلدان والمتمثلة فى أهم جوانبها : فى الفقر والجهل والمرض وما استتبع تلك الجوانب من سلطان

القروض ، وتزايد مؤشرات الصراع الاجتماعى والوقوع فى أسر الاستهلاك بكل صنوفه حتى استهلاك «الإدمان» ،وبالتالى انخفاض معدلات الإنتاج والتنمية ، بحيث استقر فى ضمير العقل العربى المعاصر حتمية مواجهة تلك المشكلات بواقعية علمية ومدروسة .

ومن الفأل الحسن أن يتم التغير الحضارى الموجه - Planned Acculturation عند حقل الطفولة باعتبارها قاعدة بناء الإنسان ، الصانع التاريخى لأى تقدم ، إنها عملية تحضر مخطط لا نحلم معها بأن تؤتى ثمارها بين لحظة وأخرى ، وإنما تقعيد القواعد لبناء المستقبل ، مرحلة إثر أخرى وبالتدريج تتحقق النسبية الحضارية بحيث نستثمر فى ضوء ذلك الأطر الحضارية المتجددة فى العالم المتقدم مع رفض الجمود الاجتماعى المتراجع فى أسوأ مظاهره «الأمية» .

إن محو أمية أطفال «الحاضر» تؤمن المجتمع من مظاهر السلبية والتخلف عند الشباب فى «المستقبل» ، وبالتالى نضمن تواصل الدور الإيجابى والتنموى للثروة البشرية التى تعمل فى ميادين الحياة ، كما أن محو أمية المرأة فى سن الإنجاب يسلمنا إلى الوعى بدور المرأة البنائى تربية وتعليمًا وتنظيمًا للنسل ، إن رؤية العمل الواقعية التى نراها فى ميدان الطفولة هى «الرعاية المتكاملة المستمرة» لأن تنفيذ البرنامج القومى المخطط ليس مناسبة طارئة ، وإنما هو فعل موصول ، وحشد للجهود والطاقات ؛ هو منظومة لتضافر الجهود الحكومية والشعبية لإيجاد الحلول الواجبة لمشكلة الأمية .

ومن وجهة نظرنا لا توجد قضية أو مشكلة ، مهما بلغت درجة خطورتها دون إيجاد حل أول حلول تخرج الفرد أو المجتمع من مأزقها ، أجل أصبحت مشكلة الأمية من المشكلات العالمية فى معظم دول العالم ، وعلى الأخص العالم النامى منه ، لكننا فى مصر نتصدى منذ سنوات طويلة لمواجهة آثار الأمية ، ومعوقاتها على خطط التنمية ، لقد أثمرت الجهود الحكومية والأهلية عن حلول **جزئية للمشكلة** ، غير أن الأوضاع الحضارية المعاصرة ، ودور مصر الريادى فى تلك المنطقة الحيوية من عالم اليوم ، يلزمنا بضرورة التصدى للقضية بمنهج أكثر فاعلية ، خاصة وأنه بين أيدى الخبراء تجارب ناجحة عديدة فى دول العالم – شرقًا وغربًا – للقضاء على الأمية بنوعيها : الأمية الأبجدية ، والأمية الوظيفية .

وليس من شك أن صدور قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون محو الأمية رقم ٨ لسنة ١٩٩١ ، يعكسان فلسفة القيادة السياسية ، فى الاتجاه نحو ديمقراطية التعليم ، ومجانيته ، بحيث يصبح – فى مرحلته الأولى – أساسًا للديمقراطية وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد الشعب ؛ وسبيلاً متاحًا للقضاء على الأمية بين الأطفال إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسى . إن رؤية النظام السياسى لقضية الأمية لا ينفصل عن مدى قدرة وتمكين النظام التربوى ، التعليمى لمواجهة المشكلة ، ولن يستطيع النظام التربوى التعليمى بمفرده القضاء النهائى على مشكلة محو الأمية إلا من خلال إقرار خطة مرحلية كاملة العناصر

البشرية والفنية والمالية ، يسهم فيها الخبراء والشباب والأجهزة الرسمية والشعبية ، تقول «اليونسكو» عن تلك الإرادة السياسية :

«إن الكفاح ضد الأمية يجب أن ينبثق من الإرادة السياسية المباشرة للدول الأعضاء (أعضاء المنظمة) ، ويقتصر دور اليونسكو على الحفز على هذا الكفاح ، وتوفير الدعم التقنى وحث المجموعة الدولية على الانخراط فى العمل . إن محو الأمية ليس عملية تربوية وحسب ، بل إنها عملية اجتماعية مركبة» ، لذلك يجب الأخذ فى الاعتبار ونحن ننفذ برامج محو الأمية العناصر الأربعة التالية :

– فلسفة النظام السياسى ورؤيته (أبعاد المشكلة ، وخططه فى القضاء عليها .

– فلسفة النظام التعليمى على مواجهة المشكلة .

– دور الأسرة .

– الطفل (أو الفرد الأمى نفسه).

علامات مضيئة :

تلتفت مصر منذ بضع سنوات إلى قضايا الطفولة من منظور متكامل ، وعلى كافة المستويات ، ومن العلامات المضيئة التى قطعناها على الطريق :

• توجه النظرة السياسية الصادقة لاقتحام ميادين الطفولة (حاجاتها واحتياجاتها) وقد استتبع ذلك إصدار عدة قوانين وتشريعات وثيقة

الصلة بالطفل تمهيدًا للبدء فى إعداد وتنفيذ الخطط القومية للرعاية المتكاملة للطفولة .

• لقيت وتلقى البرامج والمشروعات الخاصة بالطفولة والأمومة الاهتمام الشخصى من السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية ، على المستويات المحلية والقومية والقارية والعالمية .

• تمحور دور جديد لقضايا الطفولة فى فلسفة تطوير التعليم المعاصر ، وذلك بإنشاء كليات التربية النوعية المتخصصة ، وكليات وشعب رياض الأطفال .

• الدور الملحوظ لجمعية الرعاية المتكاملة على مستوى العاصمة وبعض عواصم المحافظات بإنشاء المكتبات ، وتنظيم المسابقات ، والأنشطة والاحتفاليات .

• توجه الدرس الجامعى (أكاديمى وتربوى) لبحث جوانب الطفولة (الطفل العادى ، الطفل غير العادى، الطفل الموهوب ، أدب الطفل، ثقافة الطفل ، تربية الطفل ، صحة الطفل وغيرها من مجالات البحوث العلمية) .

• تنافس أكثر من جهة مركزية لتقديم خدمات الطفولة ورعايتها من مثل المجلس القومى للطفولة والأمومة ، المركز القومى لثقافة الطفل ، ثقافة الطفل (بالهيئة العامة لقصور الثقافة) ، مركز توثيق وبحوث أدب الأطفال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، جمعية الرعاية المتكاملة ، وغيرها .

إن إصدار وثيقة الرئيس مبارك لحماية الطفل المصرى ورعايته ، واعتبار العقد الحالى من أجله ، ومن ثم ألفينا تنفيذ المشروعات الناجحة لرعاية الطفل وتربيته المتكاملة صحيًا ورياضيًا وثقافيًا ، ومن بين أهم البرامج التى نفذت ولقيت نجاحا كبيرًا مشروع «القراءة للجميع» ومحو أمية الطفل ، والمرأة فى سن الإنجاب ، وطفل القرية.

طفل القرية بين الواقع والأمل :

الإحصائيات الرسمية ، ومؤشرات التصنيف النوعى للتعداد ، والإحصاء الاستقرارى لوزارتى التعليم والصحة – جميعها – تكشف عن الفجوة القائمة بين طفل الريف وطفل الحضر من حيث الرعاية المتكاملة (صحيًا وتربويًا وثقافيًا) ، فما يزال طفل الريف يعانى من الحرمان والتخلف الاقتصادى والاجتماعى مقارنةً بنظيره طفل الحضر (المدينة) ، وأخطر ما يواجه المجتمع فى الظروف الحالية هو نسبة الأمية المتزايدة بين أطفال القرية المصرية بسبب التسرب والفاقد والتخلف الدراسى نتيجة لعوامل سبق إيضاحها ، نلخصها فى العامل الاجتماعى الاقتصادى للأسرة الريفية بعامة ، ونقص قدرة النظام التربوى لاستيعاب الأطفال فى سن المدرسة نظرًا لنقص الموارد ، موازنة بمعدلات الزيادة السكانية العالية فى الريف .

إن البيئة الريفية فى معظم الأحوال بيئة شبه متخلفة اقتصاديًا ، واجتماعيًا ، وسياسيًا ، وثقافيًا ، وصحيًا ، ربما كان ذلك أكبر بل

أهم الأسباب التى توصف به المجتمعات النامية بأنها متخلفة ، وطفل القرية ثمرة للعديد من تلك المشكلات القائمة بالريف ، ورغم الجهود الكبيرة التى بذلت فى ميادين التعليم والصحة والكهرباء والمياه إلا أن معظم مشكلات القرية المصرية تقف عند تلك الميادين الأساسية فى حاجات السكان واحتياجاتهم ، ويرى د. عاطف العبد «أن التعليم هو المدخل الطبيعى لنجاح أى تغيير فى الميادين السياسية والاقتصاية الاجتماعية ، حيث يلعب دورًا أساسيًّا فى تزويد الفرد بالمعارف والاتجاهات ، والقيم الجديدة ، وتهيئة سبل التفكير الاجتماعى الموضوعى ، وإزالة الهوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية بإزالة المعوقات الثقافية» إذًا فالعلاقة بين التعليم والتغير (للأفضل) علاقة ارتباطية ، إن المرأة الريفية الأمية ، والبنت الريفية كذلك تزيد نسبة الأمية (الأبجدية) و (الوظيفية) عندهما ، عن المرأة والبنت فى الحضر ، ومازالت نسبة أمية الطفل فى القرية تزيد عن أمية الطفل فى الحضر ، وتستطيع الدراسات الميدانية أو المسحية أن تثبت بنتائجها أن أمية «طفل المدينة» ترجع أصولها إلى بيئات ذات أصول ريفية ، انتقلت (هجرة داخلية) للعمل بالمدينة ، وهذا كله لا يعنى أن نسم الريف المصرى بالتخلف الكامل ، بل هناك نسبة كبيرة من شرائح المجتمع المصرى وصفوته من المتعلمين والعلميين ، والنوابغ من بيئات ريفية ، لكن الواقع الآنى وبسبب النمو السكانى وقلة الدخل ، والبطالة التى ينظر إليها كعامل اقتصادى للأسرة الريفية ، كلها عوامل تصيب المجتمع الريفى بالتراجع .

وطفل القرية – فى ضوء ما عرضناه – لا يأخذ حقوقه كاملة فى أوجه الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية ، سواء فى نظام العلاج الصحى أو التعليم النظامى المدرسى أو نظام التعليم الموازى (المسرح – المكتبة – السينما) لكنه يحصل على أية حال على نصيبه من (الإذاعة والتليفزيون) كوصيفه طفل المدينة ، إن الطبقة الاجتماعية تدعم عقلية الطفل وشخصيته ، وعليه فإن دور المجتمع فى هذه الناحية ، لابد وأن يقف عند تطوير سبل التعامل مع طفل الريف ، عن طريق التغيير الاجتماعى والاقتصادى لمعظم سكان الريف ومن ثم ينعكس ذلك بالإيجاب على بناء طفل القرية ، تقول د. ألفت حقى : لا تتوقف المعرفة عند جماعة الطفل المباشرة ، لأنه فى حاجة إلى أخريات تخص مجتمعات موازية ، حتى تتحسن مهارته فى الاتصال الاجتماعى ، والقدرة على حل المشاكل .

قد يتصور البعض أن (مظاهر) التغيير الاجتماعى التى نراها فى الريف هى غاية ما نقصده من تغيير للتنمية والتقدم ، لكنه تغيير شكلى فى معظمه ، أما التغيير المنشود فهو تأكيد علاقة إنسان القرية ، بالأرض ، ودور ذلك الإنسان فى التنمية البشرية للبيئة الريفية عند محاور التعليم ، وأوجه الخدمات والصناعات الصغيرة ، والإسهام فى حل معوقات التنمية كالمشكلة السكانية ، ومشكلة محو الأمية ، ومشكلة الاعتماد على المدينه !.

إن أمامنا فرصة ذهبية باقية لتوظيف «الدين» لحل معوقات التنمية فى القرية المصرية فليس هناك أكثر تأثيرًا فى سكان الريف من دور المسجد ، لقد حقق الإسلام النظرة المتساوية للذكر والأنثى منذ زمن بعيد ، ومازال الريفى ينظر إلى تعليم البنت نظرة متخلفة ، فيرى أغلب السكان فى القرية أن مكانها المساعدة فى أعمال المنزل والحقل والاستعداد للزواج المبكر !!.. وأرانى لا أكون مبالغًا إذا قلت ، إن ذلك هو السبب الرئيسى فى زيادة معدل أمية الإناث الأطفال – المرأة) فى الريف المصرى بالإضافة إلى أمية الأطفال الذكور (التسرب – عدم الالتحاق – التخلف).

طفل القرية (ما ينبغى أن يكون) :

هل نقيم له المؤتمرات والندوات والحفلات ومعارض الكتب والأفلام وحسب ؟! إن القرية المصرية التى أنجبت القادة والنوابغ فى ريف الدلتا أو ريف الصعيد لا تكف عن العطاء ، إلا إذا استعادت دورها مع حجمها العددى الذى يمثل نحو ثلثى المجتمع ، ولن تستعيد ذلك الدور فى البناء والتقدم إلا بتخطيط قومى تنفذه وزارة الإدارة المحلية فى المحافظات، باستنفار الجهود الذاتية والشعبية الموازية للخدمات التعليمية والصحية والإنتاجية والثقافية .

ونقطة البداية تعميم «كُتَّاب» القرية أقدم رياض أطفال فى العالم فيما أعتقد. والإشراف على برنامجه الصحى والدينى والتعليمى رعاية

وتشجيعًا ، ثم قيام المدارس الموازية للتعليم النظامى بدورها فى القرية (المركز الثقافى – مركز الشباب – الجمعيات الأهلية – دور الضيافة) ، إن فلسفة إنشاء المراكز الثقافية أعقاب ثورة يوليو مستمرة إلى الآن وهى ثقافة جماهيرية ، هل وصلت بالفعل خدماتها إلى ٤٠٠٠ قرية مصرية ؟ وقد تغير الاسم إلى الهيئة العامة لقصور الثقافة وبالتالى تستطيع الهيئة بدعم مالى وتربوى وفنى الوصول إلى طفل القرية المصرية ، وأعنى بالوصول هنا التواصل، لا الخدمة الاحتفالية وكفى !، وبالاستطاعة هنا إنشاء مراكز ثقافية ريفية تابعة لمديريات الثقافة ، لأن حجم البيوت الثقافية الريفية القائمة يمثل من حيث العدد نسبة لاتكاد تذكر بالقياس لعدد القرى ، ومعظم القرى لا توجد بها تلك الخدمات الثقافية الثابتة ، وتستطيع الجهود الأهلية تدبير (مقار) لبيت ثقافة القرية ، يذهب إليه الطفل ، للمكتبة ، لجماعة المسرح، لنادى الحاسب الآلى، لفصول محو الأمية ، وللعديد من البرامج التى يمكننا وضعها له ، أما مراكز الشباب فمن حسن الحظ أنها أكثر انتشارًا وتواجدًا ثابتًا على الخريطة الريفية ، لكنها تقدم خدماتها بصفة موسمية فى العطلات (وخاصة طوال الصيف) ، ويمكن تغيير فلسفة نشاطها إلى تعميق الدور التعليمى والاجتماعى والصحى والثقافى للطفل فى القرية إلى جانب الدور الرياضى ، خاصة وأن هناك إدارة مركزية بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، تستطيع أن تسهم فى قضايا طفل القرية وهى إدارة الطلائع .

إن المسجد ، وبيت ثقافة القرية ، ومركز شباب القرية ، وغيرهم من الوسائط الثقافية كالمدرسة وجمعيات تنمية المجتمع ، يستطيعون بالتنسيق مع الإدارة المحلية والأحزاب القائمة سيقدمون خدماتهم للطفل سواء أكان الطفل داخل المدرسة أم خارجها (أى مستمر فى دراسته النظامية أم تسرب منها) ولعل نجاحنا فى استيعاب أطفال القرية فى برامج فعالة ، يمثل حمايتهم فى المستقبل من مشكلات الشباب مثل البطالة والإدمان وغيرها ، فيمكننا على سبيل المثال – ونحن نمحو أمية الأطفال – تدريبهم على بعض الحرف والصناعات الصغيرة ، لخدمة الفرد فى بيئته ومجتمعه ، أو التدريب على أعمال ذات عائد اقتصادى فى مشروعات إنتاجية محلية ، ونعنى بالتدريب هنا تهيؤ الطفل لاكتساب قيمة العمل ، وليس العمل فى السن الصغيرة ، بينما نرجو أن تنفذ قوانين العمل المتعلقة للطفل طبقًا لأعمارهم وعدد ساعات العمل كذلك، والحق يقال إن طفل القرية الذى يعمل (وخاصة ممن يتركون المدرسة) ، يعملون ساعات عمل شاقة بالحقل أو فى المنزل ، وينبغى التوجيه لخطورة ذلك على صحتهم فى أطوارها النمائية .

إن المجتمع الريفى يكتسب ثروة بشرية واعية منتجة من بين أطفاله (الأصحاء) الذين أتموا تعليمهم الأساسى ، ولا بأس من مساعدتهم للأسرة وفى أعمال الحقل، لكن ليس على حساب إهمال التعليم والتسرب منه ، وطفل القرية يحتاج إلى رعاية صحية أفضل من الخدمات المقدمة له حاليا ، وهو استثمار خدمى لايقل أهمية عن التعليم لأن الوقاية من الأمراض المتوطنة وأمراض سوء التغذية ، والتحصينات الإجبارية ،

والرعاية بصحة الأم والطفل فى الريف ستوفر فى المستقبل النفقات الباهظة على العلاج فى المستقبل ، عندما يصبحون شبابًا وكبارًا .

لقد نجحت فكرة مكتبات الأطفال فى العواصم وفى القاهرة الكبرى وارتبطت بها المسابقات ، ونجاحات مشروع «القراءة للجميع» ، لذلك يجب أن تنشأ مكتبات الأطفال الثابتة بالقرى ، مكتبة : بيت الثقافة ، المدرسة ، مركز الشباب ، جمعية تنمية المجتمع ، دار الضيافة ، يومئذ سنخلق فى شخصية طفل القرية الارتباط المثمر مع الثقافة بمعناها الواسع .

وفيما يلى أضع بين القارىء ، والأجهزة المعنية ، جملة من التوصيات أو الاقتراحات التى يمكن الاسترشاد بها ، أو تنفيذها ، فى خطط الحكومة لمحو الأمية فى الريف والحضر :

١ – توحيد الاختصاص لجهة قومية : (وزارة أو هيئة أو مجلس أعلى) يجمع الهيئات العاملة فى ذلك الميدان .

٢ – عقد اتفاقيات ثقافية: مع «اليونسكو) والدول التى نجحت فى القضاء على محو الأمية مثل الصين واليابان وكوريا والاتحاد السوفيتى .

٣ – زيادة الاعتمادات المالية بالموازنة العامة للدولة : وفقًا للخطط المعدة للقضاء على الأمية .

٤ – تطبيق العقوبات والغرامات الواردة بقانون التعليم الإجبارى مع تعديل قيمة الغرامات والعقوبات .

٥ – البدء فى إنشاء المدارس سابقة التجهيز ، ومدارس الفصل الواحد ، أو الفصول الصغيرة لاستيعاب المتخلفين والمتسربين ، (وهى مدارس خشبية يمكن تصنيعها فى البيئة) .

٦ – توعية الرأى العام بارتفاع معدل الأمية بين النساء وآثار ذلك على أطفالهن .

٧ – توعية الرأى العام بأهمية المساواة بين الأولاد والبنات فى حق التعليم .

٨ – زيادة المشاركة الشعبية والشبابية فى برامج محو الأمية .

٩ – تحويل مقار مراكز الشباب وجمعيات تنمية المجتمع ، ودور الاستقبال بالقرى إلى مراكز موسمية لفصول محو الأمية . (من ٥ – ٧ شهور فى العام على الأقل) .

١٠ – إسهام قناة المعلومات المرئية فى بث برامج (معلوماتية وتعليمية وثقافية لمحو الأمية الوظيفية) .

١١ – التدريب التحويلى لخريجى كليات الآداب والتربية واللغة العربية والزراعة وغيرها من غير العاملين على برامج محو الأمية وحفزهم (ماديًا وأدبيًا) .

١٢ – الإعداد المناسب لمعلم محو الأمية ، فمعلم محو أمية الكبار ، غير معلم محو أمية الطفل طبقًا لخصائص المرحلة العمرية لكل

منهما ، كما أن محو أمية المرأة يتطلب عدة توجهات مهنية موازية للتعليم .

١٣ – تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن التعليم فى المدارس الحكومية والأهلية والترخيص بإنشاء المدارس الصغيرة كملاحق للمدارس القائمة وتحت إشرافها .

١٤ – محو أمية عمال الخدمات ، والعمال الأميين فى مختلف القطاعات عن طريق ضوابط وتشريعات بجهات عملهم .

١٥ – فتح فصول دراسية بالمصانع والمزارع والقرى (الاستيعاب الإلزامى فى الفترة الصباحية ، وتدريس محو أمية فى الفترة المسائية) ، لأبناء المناطق الزراعية والصناعية المتخلفين عن الالتحاق بالمدرسة أو من ارتدوا إلى الأمية .

١٦ – إضافة دور أساسى جديد للهيئة العامة لقصور الثقافة ، بتحويل مراكزها بالقرى والمدن لفصول محو أمية «فصل أو أكثر يلحق بمكتبة بيت ثقافة القرية» مع حفز القائمين على ذلك المشروع .

١٧ – فتح فصول دراسية بمراكز شباب القرى والمدن بإشراف قطاع الطلائع بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة ، (فصول تعليمية موازية للتعليم النظامى تهتم بالمهارات الفنية والرياضية) .

١٨ – حفز الناجحين فى برامج الأمية للالتحاق بالسلم التعليمى النظامى .

١٩ – الاستعانة بالتقنيات التعليمية فى التدريس والتدريب لمحو الأمية الوظيفية .

٢٠ – الاستعانة باخصائى الإعلام التربوى فى تنمية معلومات وثقافة طفل المدرسة .

٢١ – حفز الأميين (ذكور – إناث – أطفال) ماديا وأدبيا نحو التعلم ، فتتسع رقعة قاعدة الدارسين ، وتقل تكلفة محو أمية الفرد .

٢٢ – محو أمية المجندين بالقوات والمسلحة والشرطة ، ودعم هذين القطاعين ببرامج وإخصائيين ومطبوعات.

خاتمة :

حاولت الدراسة – فى تكثيف ملحوظ – أن تلقى الضياء حول الأمية بنوعيها ، والأمية بمفاهيمها ، كذلك استقراء الإحصائيات العامة ، والوقوف عند الأرقام والحقائق والمعدلات المتصلة بقضية الأمية عالميًا وعربيًا بشكل عام، وفى مصر بشكل خاص .

ولقد حاولنا إيضاح خطورة الأمية على الطفولة (حاضرها ومستقبلها) ففى كل عام يقف فى طابور أمية الأطفال $\frac{1}{4}$ مليون طفل مصرى على الأقل ؛ دون إرادتهم وبإرادتهم ، إننا نخسر بذلك الفاقد البشرى ما نرجوه لمستقبل الوطن من تنمية شاملة .

إن معالجة الأمية الوظيفية الحضارية فى مصر أحد المطالب الجوهرية العصرية ومن المنطقى فى سياق تلك المعالجة ، أن نمحو الأمية